شهيد للغرب: لاتنسوا انتهاكات حقوق الإنسان في إيران

طهران تستعجل خطوات تسوية ملفها النووي وتوقف عمليات تخصيب اليورانيوم

طهران – «وكالات» : نقل عن برلماني ايراني كبير قوله إن ايران أوقفت تخصيب اليورانيوم الى مستوى 20 في المئة وهو أحد مطالب القوى العالمية الرئيسية في المحادثات بشأن برنامج طهران النووي.

وقالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تتخذ من فيينا مقرا وتقوم بعمليات تفتيش دورية على المواقع النووية الايرانية انه ليس لديها تعقيب حاليا على الامر.

ويعتقد ان مفتشي الوكالة يزورون منشآت التخصيب الايرانية نحو مرة واحدة اسبوعيا. وتخصب ايران اليورانيوم الى مستوى 20 بالمئة في منشأة فوردو تحت الارض وايضا في موقع نطنز للابحاث والتطوير.

وقال دبلوماسيون من دول اعضاء موفدون الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية انهم ليسوا على علم بوقف التخصيب لمستوى اعلى.

وستمثل هذه الخطوة مفاجأة كبيرة اذ يعتقد خبراء غربيون أن ايران تريد استغلال تخصيب اليورانيوم لمستوى اعلى كورقة مساومة من اجل تخفيف العقوبات القاسية المفروضة عليها.

وأدلى نواب ايرانيون بتصريحات عن برنامج ايران النووي فيما سبق ونفتها الحكومة فيما بعد.

وقال حسين نقوي حسيني العضو الكبير في لجنة الأمن القومي بالبرلمان إن طهران أوقفت تخصيب اليورانيوم الى المستويات فوق خمسة في المئة اللازمة لمحطات الطاقة المدنية لأن لديها ما تحتاجه من الوقود المخصب لمستوى 20 في المئة الذي تحتاجه لمفاعل للأبحاث الطبية في طهران.

مفاعل بوشهر النووي

ونقل موقع البرلمان على الانترنت عن حسيني قوله «التخصيب لاكثر من خمسة في المئة يتوقف على احتياجات البلاد. يحتاج القطاع النووي الايراني التخصيب لمستوى 20 في المئة لتوفير الوقود لمفاعل طهران لكن هذا الموقع لديه المطلوب من الوقود في الوقت الحالي ولا حاجة لمزيد من الإنتاج.»

وأضاف «ستقرر طهران بنفسها ما اذا كانت ستقوم بالتخصيب لمستوى أعلى من خمسة في المئة لكن قضية تعليق او وقف أنشطة التخصيب عديمة المعنى بسبب عدم وجود إنتاج في الوقت الراهن.»

وكان مسؤولون غربيون قد صرحوا بانهم يريدون أن توقف ايران التخصيب الى مستوى 20 في المئة وأن تزيد من شفافية برنامجها النووي وتخفض مخزوناتها من اليورانيوم وتتخذ إجراءات أخرى لتطمئن العالم بأنها لا تسعى الى امتلاك أسلحة نووية. ورغم انه من المرجح أنه يجري إطلاع أعضاء لجنة الامن القومي بالبرلمان على تطورات البرنامج النووي فهم لا يشاركون في عملية صنع القرار مباشرة. ويتخذ الزعيم الأعلى آية الله علي خامنئي القرارات الكبرى.

وأنهت ايران والقوى العالمية الست وهي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي زائد المانيا جولة جديدة من المحادثات في جنيف الاسبوع الماضي بشأن أنشطة طهران النووية ووصفتها بأنها كانت إيجابية وبناءة.

وكانت هذه أول جولة من المحادثات منذ تولي الرئيس حسن روحاني المعتدل نسبيا الحكم في اغسطس والذي وعد بمحاولة حل الخلاف النووي وتخفيف العقوبات الدولية القاسية التي أضرت بالاقتصاد الإيراني.

وتعقد جولة أخرى من المحادثات في السابع والثامن من نوفمبر.

وتنفي طهران مزاعم القوى الغربية بأنها تسعى لامتلاك القدرة على إنتاج أسلحة نووية.

واذا تم تخصيب اليورانيوم الى مستوى 20 في المئة فإنه يحتاج الى خطوة فنية بسيطة لزيادة درجة نقائه الى 90 في المئة اللازمة لصنع رأس حربي نووي.

وعلي صعيد ايراني منفصل طالب مبعوث أممي بارز الغرب بعدم تجاهل سجل إيران في مجال حقوق الإنسان، في ضوء ما يبدو تقاربا مع طهران بعد وصول الرئيس الجديد حسن روحاني إلى السلطة. وقال إنه لا توجد «أي إشارة تحسن» للوضع الحقوقي بإيران.

وقال المقرر الخاص للامم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في إيران أحمد شهيد للجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة إن «أي حوار متجدد أو أعيد تنشيطه بين إيران والمجتمع الدولي يجب أن يتضمن مسألة حقوق الإنسان ولا يتجاهلها».

وشدد شهيد، الذي لم يسمح له بزيارة إيران للتحري عن أوضاعها الحقوقية، إن «اعتبارات حقوق الإنسان يجب أن تكون محورية في الأجندة التشريعية والسياسية للحكومة الجديدة وفي الحوار والتعاون الدوليين».

وتأتي تصريحات المسؤول الأممي بعد ظهور بوادر على تقارب غربي مع الرئيس الجديد كانت باكورته الاتصال الهاتفي للرئيس الأميركي باراك أوباما به في نيويورك، وبروز إمكانية حل وسط بشأن البرنامج النووي لإيران بعد اجتماعات القوى الكبرى معها في جنيف الأسبوع الماضي.

وانتقد شهيد طهران لإعدامها 724 شخصا في 18 شهرا، عشرات منهم بعد انتخاب روحاني في يونيو. وقال إن 44 شخصا على الأقل أعدموا بعد وقت قصير من الانتخابات الإيرانية.

كما أثار القلق بشأن حقوق النساء في القوانين والسياسات التي ما زالت تحد من إمكانية توليهن أدوارا رفيعة. وقال إن النساء الثلاثين اللاتي سجلن أنفسهن مرشحات في انتخابات الرئاسة استبعدن بسبب «عدم الأهلية». ورد مبعوث إيران لدى الأمم المتحدة بأن تقرير شهيد «لم يول اهتماما كافيا للنظام القضائي لإيران والثقافة الإسلامية، ويعتبر ما يراه في الغرب معيارا دوليا للعالم كله».

قضية التجسس على رعايا القارة العجوز تهيمن على قمة «الاتحاد»

واشنطن في عين عاصفة الغضب الأوروبي

جانب من تظاهرة ضد أوباما في برلين

عواصم – «وكالات» : استدعت الحكومة الألمانية السفير الأمريكي لديها للاستيضاح منه حول التقارير القائلة إن الاجهزة الاستخبارية الأمريكية قامت بالتنصت على هاتف المستشارة انجيلا ميركل النقال.

واجتمع وزير الخارجية الالماني غويدو فيسترفيله بالسفير الأمريكي جون أمرسون في خطوة ينظر اليها على انها غير اعتيادية بالنسبة لحليفين وثيقين.

وكانت المستشارة ميركل قد طالبت الأمريكيين «بتفسير كامل» للتقارير المذكورة التي تكاد تهيمن على القمة الأوروبية التي تم افتتاحها امس في العاصمة البلجيكية بروكسل.

وكانت ميركل قد ناقشت الموضوع مع الرئيس الأمريكي باراك اوباما امس الاول.

وقال الرئيس الأمريكي للمستشارة الألمانية إن الولايات المتحدة لا تتنصت حاليا على مكالماتها ولن تفعل ذلك مستقبلا، الا انه لم يتطرق – أو ينف – قيام الاجهزة الاستخبارية الامريكية بالتنصت على ميركل في الماضي.

وكانت الحكومة الفرنسية قد استدعت هي الاخرى السفير الامريكي لديها الاثنين الماضي بعد ان نشرت صحيفة لوموند تقارير مفادها ان وكالة الامن القومي الامريكية قد تنصتت على ملايين المكالمات الهاتفية لفرنسيين.

وفي اليوم التالي، قالت الصحيفة ذاتها إن الوكالة قد تجسست ايضا على دبلوماسيين فرنسيين في واشنطن ومقر الامم المتحدة.

وكان الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند قد طالب بادراج موضوع التجسس الامريكي على جدول اعمال القمة الاوروبية.

وقال مسؤول بارز في الاتحاد الأوروبي «لقد بلغ السيل الزبى» في اشارة الى سيل المعلومات المتواصل عن عمليات التنصت والتجسس التي يقوم بها الامريكيون.

ولم توضح الحكومة الألمانية الكيفية التي تمكنت بواسطتها من الاستشعار عن التجسس الامريكي، ولكن مجلة دير شبيغل الاخبارية، التي سبق لها ان نشرت مقالات اعتمادا على معلومات سربها موظف وكالة الامن القومي السابق ادوارد سنودن، قالت إن المعلومات الجديدة مصدرها تحقيقاتها الخاصة.

يذكر ان تنصت الاجهزة الحكومية على المكالمات الهاتفية موضوع حساس بالنسبة للألمان بشكل عام. فيقال إن جمهورية المانيا الديمقراطية السابقة كانت تستخدم هذا الاسلوب على نطاق واسع.

وقال الناطق باسم المستشارة إنها «تعتبر هذه الممارسات غير مقبولة بالمرة» وتطالب الامريكيين «بتفسير واف وشامل.»

وعلي صعيد متصل أقر البرلمان الأوروبي أمس الأول قرارا يطالب الاتحاد الأوروبي بوقف رصد التحويل الإرهابي مع الولايات المتحدة بواسطة نظام البيانات المصرفية «سويفت» الذي تديره شركة بلجيكية، وذلك ردا على مزاعم بتجسس وكالة الأمن القومي الأميركية على مواطني الاتحاد. وقد اعتمد القرار بأغلبية 280 صوتا مؤيدا مقابل 254 صوتا معارضا مع امتناع 30 عضوا عن التصويت، ولا يعد القرار ملزما للاتحاد وللدول الأعضاء فيه.

وعلى الرغم من أن البرلمان الأوروبي ليست لديه –حسب المواثيق الأوروبية– سلطات رسمية لتعليق أو إنهاء أي اتفاق دولي، «فيجب على المفوضية الأوروبية أن تتخذ بعض الإجراءات إذا سحب البرلمان دعمه لاتفاق معين» كما جاء في القرار المعتمد، الذي نص أيضا على أن «البرلمان سيأخذ بعين الاعتبار رد المفوضية في تلبيتها لهذا الطلب عند اتخاذه قرار إعطاء موافقته على الاتفاقات الدولية في المستقبل».

وعبّر النواب الأوروبيون عن أسفهم لعدم إجراء أي دولة تحقيقات في هذه المزاعم، ووجهوا دعوة إلى الاتحاد الأوروبي للسماح بإجراء تحقيق من قبل مركز مناهضة الجريمة الإلكترونية التابع لوكالة الشرطة الأوروبية «يوروبول».

وبالإضافة إلى ذلك، يدعو القرار إلى القيام بتحقيق تقني شامل في مزاعم بشأن تمكن السلطات الأميركية من الاطلاع بشكل غير مشروع على معلومات في نظام سويفت أو عبر خلق ثغرات فيه، ويعتبر هذ النظام أكبر منظومة لإجراء التحويلات المصرفية المالية في العالم، وأضاف القرار أنه ينبغي أيضا مواصلة لقاءات لجنة الحريات المدنية في البرلمان الأوروبي حول ملف التجسس على مواطني الاتحاد والتحقيق في هذه المزاعم. وقد ردت المفوضة الأوروبية المكلفة بالشؤون الداخلية سيسيليا مالمستروم على البرلمان بالقول إن لديها «مؤشرات» على أن الاتفاق قد انتهك من قبل الولايات المتحدة، ولكن لا تزال تنتظر «ضمانات مكتوبة إضافية» من واشنطن، معتبرة في الوقت نفسه أن اتفاق نقل البيانات سيظل مستمرا. وكان الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على الاطلاع على البيانات المتعلقة بالمعلومات المالية ونقلها لرصد التحويلات المالية التي لها علاقة بما يسمى الإرهاب قد دخل حيز التنفيذ في أغسطس 2010.

باكستان تتهم الهند بانتهاك حدودها وقتل رعاياها المدنيين

اسلام اباد – «كونا»: اتهمت باكستان امس القوات الهندية بانتهاك حدودها الإقليمية على طول الحدود الشرقية قرب مدينة سيالكوت في اقليم البنجاب خلال اليومين الماضيين ما تسبب في مقتل وجرح عدد من المدنيين.

وذكرت وزارة الخارجية الباكستانية في بيان ان القوات الهندية كثفت في اليومين الماضيين تواجدها العسكري بالمنطقة في انتهاك للاتفاقات الموقعة بين البلدين وقامت باطلاق النار بشكل غير مبرر قرب سيالكوت.

وأضافت الوزارة في بيانها ان القوات الهندية قامت بقصف عشوائي على منازل المدنيين ومقار عملهم ما أدى إلى مقتل اثنين من المدنيين ورجل امن فضلا عن جرح 26 مدنيا.

وقالت ان قوة أمن الحدود الهندية أطلقت نحو اربعة الاف قذيفة هاون ونحو 60 الف طلقة رشاشة ما يصعد من حالة التوتر عبر خطوط التماس بين البلدين.

ولفت البيان الى ان قوات الأمن الباكستانية «قامت بضبط النفس ازاء العدوان الهندي غير المبرر» معتبرا ان استمرار الانتهاكات الهندية امر مؤسف ومثير للقلق ويمكن أن يزيد من حدة التوتر ويقوض جهود باكستان لتحسين العلاقات مع الهند. يذكر ان العلاقات بين البلدين ساءت في الآونة الاخيرة منذ أن اتهمت الهند الجيش الباكستاني بالمشاركة في هجوم بمنطقة كشمير ما أسفر عن مقتل خمسة جنود هنود في اغسطس الماضي.

ونفت باكستان بشكل قاطع التورط في ذلك الهجوم ودعت مرارا إلى ضبط النفس والحوار فيما كان البلدان قد اتفقا على وقف اطلاق النار على طول الحدود في عام 2003 الى حين وقوع حادث كشمير. ولا يزال التوتر قائما على الحدود والمناطق المتنازع عليها بينهما بالرغم من تعهد رئيسي وزراء البلدين المجاورين باستعادة الهدوء على الحدود خلال اجتماع عقداه في نيويورك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة نهاية الشهر الماضي.

بريطانيا تحاكم 3 جنود بتهمة إعدام جريح أفغاني في هلمند

لندن – «وكالات»: مثل ثلاثة جنود بريطانيين أمس الاول أمام محكمة عسكرية جنوب بريطانيا بتهمة «إعدام» جريح أفغاني في جنوب أفغانستان عام 2011، وذلك استنادا لشريط فيديو صوّر هذه الواقعة. وقد نفى الجنود الثلاثة التهم الموجهة إليهم بشأن ما جرى يوم 15 سبتمبر 2011 بولاية هلمند حيث تتمركز القوات البريطانية الموجودة في أفغانستان. بدوره أكد المدعي العام ديفد بيري أن الحادث وقع بعد أن تعرضت قاعدة عسكرية في ولاية هلمند لهجوم من قبل الذين من المسلحين، وعلى أثر ذلك أطلقت مروحية بريطانية النار، ثم اكتشف جنود مشاة البحرية الثلاثة الأفغاني المصاب بجروح في حقل بالمنطقة. وبحسب ما ورد في شريط الفيديو الذي التقطته كاميرا مثبتة على خوذة أحد الجنود الثلاثة، فإن أحد هؤلاء صوّب سلاحه من مسافة قريبة إلى صدر الجريح الأفغاني قائلا «خذ هذا أيها اللعين»، ثم أطلق النار فأرداه قتيلا، ثم التفت إلى زميليه وقال «طبعا هذا سيظل بيننا، لقد انتهكت الآن معاهدة جنيف»، في إشارة إلى المعاهدة التي ترعى قواعد معاملة أسرى الحروب. ووفقا للمدعي العام فإن الجندي الذي أطلق الرصاص طلب من زميليه نقل الجريح –الذي كان على مرأى مروحية عسكرية بريطانية أرسلت لإسنادهم في المعركة– إلى مكان بعيد غير مكشوف من أجل الإجهاز عليه. واتهم المدعي العام الجنديين الآخرين بتشجيع زميلهما على قتل الجريح وفقا لما ظهر في شريط الفيديو، الذي ظهر فيه الأفغاني ملقى على الأرض وهو مضرج بالدماء، في وقت سمع صوت أحد الجنود يسأل «هل هناك أي شخص يرغب في تقديم المساعدات الأولية لهذا الغبي؟»، ثم رد عليه زميل آخر بالسؤال «هل يجب إطلاق النار على رأس الرجل؟». ومن المتوقع أن تستمر المحاكمة ثلاثة أسابيع، وإذا ثبتت التهم الموجهة إليهم، فإنهم سيواجهون عقوبة الحبس في سجن عسكري، ولدواع قضائية لم تكشف هوية الجنود الثلاثة، وتم التعريف بهم بـ«الجندي أ» و«الجندي ب» و«الجندي ج».

شكوك جديدة حول تحضير كوريا الشمالية لتجارب نووية

واشنطن – «وكالات» : أفاد معهد دراسات أمريكي بوجود نشاط نووي كوري شمالي يشير إلى احتمال استعداد هذا البلد للقيام بتجارب نووية جديدة.

وأظهرت صور يعود تاريخها إلى 27 سبتمبر الماضي أعمال حفر ووجود مدخلين جديدين لأنفاق موقع بونغي-ري الذي سبق أن أجرت كوريا الشمالية تجارب نووية فيه عامي 2009 و2013.

وحسبما أعلن معهد يو أس-كوريا التابع لجامعة جونز هوكينز، فلا يوجد أي دليل يدفع للاعتقاد بأن تجربة نووية جديدة أصبحت وشيكة في كوريا الشمالية، ولكن تظهر هذه الأعمال بوضوح الرغبة في دفع البرنامج النووي للبلاد.

وقال الباحث نيك هانسر على موقع المعهد إن «هذه النشاطات الجارية، مثل تحسين بعض المواقع التي ضمت إلى المركز النووي، تظهر أن كوريا الشمالية تستعد للقيام بتفجيرات جديدة في المستقبل».

واعتبر أن كوريا الشمالية، التي تقوم بتجارب نووية تحت الأرض، قد تكون بصدد إنشاء نفق للقيام بتجربة أو أنها تقوم بعملية حفر مداخل جديدة من أجل تحسين التهوية أو الوصول إلى نفق قائم.

وفي هذا السياق أيضا، أفاد موقع «38 نورث» الأميركي المتخصص في أخبار كوريا الشمالية بأن صور الأقمار الاصطناعية الجديدة لا تعطي دليلا على أن كوريا الشمالية تعتزم إجراء تجربة نووية في المستقبل القريب، إلا أن النشاطات في هذا الموقع تؤكد أن بيونغ يانغ تستعد لإجراء مزيد من التجارب في المستقبل في إطار برنامجها لتطوير الأسلحة النووية.

وأقر مجلس الأمن الدولي عقوبات مالية بحق بيونغ يانغ، وذلك ردا على التجربة النووية الثالثة التي قامت بها في فبراير الماضي، ورحبت واشنطن بذلك معتبرة أن العقوبات ستضرب بقوة نظام بيونغ يانغ.

تحذير أسترالي من استهداف متشددين للأجانب في كينيا

نيروبي – «وكالات» : أصدرت الحكومة الاسترالية امس تحذيرا من السفر جاء فيه ان متشددين ربما يخططون لمهاجمة الملاهي الليلية ومواقع أخرى يرتادها السياح الاجانب المسافرون الى مدينة مومباسا في كينيا. وقال متحدث باسم الرئيس الكيني أوهورو كينياتا ان زوار المدينة الساحلية آمنون وان الحكومة ترى ان هذا التحذير «غير ضروري وغير مبرر.» وتعيش كينيا في حالة تأهب قصوى منذ ان هاجم مسلحون من حركة الشباب الاسلامية الصومالية مركزا تجاريا في العاصمة نيروبي الشهر الماضي وألقوا قنابل على المتسوقين وفتحوا عليهم النيران. وقتل 67 شخصا على الاقل في الحصار الذي استمر اربعة ايام وبدأ في 21 سبتمبر. وقالت الشباب انها شنت الهجوم لمعاقبة كينيا على ارسال قواتها لمحاربة الحركة الاسلامية داخل الصومال.

وجاء في التحذير الذي نشر على الموقع الالكتروني لارشادات السفر للحكومة الاسترالية «المعلومات الواردة أواخر اكتوبر 2013 تشير الى ان المتطرفين ربما يخططون لشن هجمات على الملاهي الليلية وأماكن اخرى يرتادها الاجانب في طريق ماليندي رود في مومباسا».

وتوجد في هذا الطريق فنادق فاخرة وفيلات مطلة على الشاطيء يحبها الزوار الغربيون.

وقال مانواه إسيبيسو المتحدث باسم الرئيس ان قوات الامن الكينية تتحرك دوما بناء على معلومات عن اي خطر يتهدد الاجانب وحالت دون وقوع هجمات من قبل «وتحديدا فيما يتعلق بمومباسا عززنا وحسنا الامن هناك لذلك نحن واثقون من ان كل السياح في مومباسا آمنون».

زعيمة المعارضة تشاوي بين الضحية والجلاد

سوتشي: العنف ضد المسلمين في بورما ليس تطهيراً عرقياً

عواصم – «وكالات» : اعتبرت زعيمة المعارضة البورمية أونغ سان سو تشي أن أعمال العنف الطائفية التي وقعت في بلادها ضد أقلية الروهينغا المسلمة لا ترقى إلى مرتبة التطهير العرقي.

وشددت في تصريحات لـ«بي بي سي» على أن البوذيين تعرضوا بدورهم للعنف، وأن الخوف منتشر بين الجانبين.

وتفيد تقديرات بأن أعمال العنف الأخيرة في بورما، المعروفة أيضا باسم ميانمار، قد أدت إلى نزوح مئة وأربعين ألفا من أبناء الروهينغا. وعندما طلب من سو تشي الاعتراف بأن غالبية ضحايا العنف في بورما كانوا من المسلمين، أجابت بأن العديد من البوذيين اجبروا على النزوح من بلادهم أيضا. وكانت سو تشي الحائزة على جائزة نوبل للسلام قد واجهت انتقادات في الماضي لتقاعسها في الدفاع عن حقوق الروهينغا.

وقالت سو تشي لبي بي سي «اعتقد ان المشكلة ناجمة عن الخوف بين الجانبين».

واضافت «الخوف هو ما يؤدي إلى كل هذه المشاكل». واضافت أيضا ان التوترات تفاقمت بسبب رد الفعل الدولي، الذي شعرت به بورما أيضا، ان قوة المسلمين «ضخمة جدا».

وقالت سان سوتشي إن الأمر يرجع الى الحكومة لإنهاء العنف وعودة اللاجئين البوذيين الذين اضطروا إلى الفرار من البلاد هربا من الاضطهاد السياسي. وقالت سو تشي «انه نتيجة المعاناة تحت وطأة حكم ديكتاتوري. اعتقد انك اذا عشت تحت وطأة حكم ديكتاتوري لسنوات طويلة، لن يثق الناس في بعضهم البعض. الديكتاتورية تخلق جوا من انعدام الثقة». وقالت سو تشي ان تطبيق حكم القانون امر ضروري. وأضافت «قبل ان يجتمع الناس لتسوية خلافاتهم يجب عليهم ان يشعروا بالامان. اذا شعروا انهم سيقتلون في فراشهم، فإنهم لن يتحدثوا عن التوافق ولن يحاولوا فهم بعضهم البعض». وقالت إن أمام بورما امد طويل قبل ان تصبح بلدا ديمقراطيا بصورة كاملة.

أونغ سان سو تشي